مقابلة

اكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

لجنة الشؤون الخارجية تواكب تطوّرات الجنوب علامة: الأولويّة لوقف إطلاق النار والعدوان

منذ الثامن من تشرين الاول الماضي، وبعد يوم واحد فقط على بدء عملية طوفان الاقصى في الاراضي الفلسطينية المحتلة، تغير الواقع في جنوب لبنان وتغيرت معه يوميات ابناء المناطق والقرى والبلدات الحدودية، فمنهم من غادر في اتجاه بيروت ومناطق اخرى طلبا للامن والامان، ومنهم من تأقلم مع واقع القصف المدفعي والصاروخي وتحليق الطائرات وقرر البقاء في منزله وارضه

كثيرة هي القرارات الدولية الصادرة منذ العام 1949 وصولا الى القرار 1701 الذي صدر بعد حرب تموز عام 2006. فكل هذه القرارات الدولية لم تنفذ اسرائيل ايا منها، في حين ان لبنان يؤكد باستمرار انه تحت الشرعية الدولية وكل البيانات الوزارية للحكومات المتعاقبة تؤكد على احترام كل القرارات الدولية.
هذه المواقف اكد عليها ايضا رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النائب الدكتور فادي علامة من خلال حوار مع "الامن العام"، تناول مواكبة اللجنة لتطورات الوضع الامني والميداني في الجنوب.

■ كيف واكبت لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النيابية تطورات الوضع في جنوب لبنان منذ الثامن من تشرين الاول الماضي وحتى الان؟

□ كان هناك الكثير من اللقاءات مع عدد من السفراء والموفدين الدوليين، كذلك عقدنا لقاءات مع مسؤولي قوات الامم المتحدة العاملة في الجنوب "اليونيفيل" ومختلف الجهات المعنية بملف الحرب في غزة وفي جنوب لبنان. وكان التركيز الاساسي في كل هذه اللقاءات على ضرورة احترام القرار الدولي 1701 والموقف اللبناني المتمسك بهذا القرار واحترامه، الى جانب التركيزعلى ضرورة وقف اطلاق النار في غزة ووقف المجازر والمذابح التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني هناك ووقف الحرب والعدوان الذي تشنه اسرائيل على جنوب لبنان وما ترتب عنها من نتائج ادت الى تهجير ونزوح الاهالي، وشل وتعطيل الحياة في كل قرى الجنوب وخصوصا قرى المواجهة الامامية. دورنا كلجنة برلمانية يقتصر على المواكبة والتنسيق مع الحكومة ووزارة الخارجية، من اجل توحيد الموقف الرسمي تجاه ما يجري من عدوان على لبنان واللبنانيين جنوبا، وبالتالي توحيد الخطاب تجاه الموفدين الدوليين الذين يزورون لبنان ونلتقي بهم كلجنة شؤون خارجية. هنا اذكر بالتوصية والموقف الذي سبق واتخذته اللجنة بعد العدوان الوحشي الذي تعرض ولا يزال يتعرض له الشعب الفلسطيني والذي يرتقي الى مصاف جريمة ابادة جماعية موصوفة ومكتملة العناصر، خصوصا بعد تدمير المستشفى المعمداني على رأس المئات من المرضى والنازحين العزل، حيث طالبت اللجنة برفع القضية امام المحكمة الجنائية الدولية لكي يتم التحقيق وتحديد المسؤوليات ومحاكمة المرتكبين مهما علا شأنهم، لاسيما وان ما حصل من عدوان على المستشفيات يشكل انتهاكا صارخا لابسط قواعد النزاعات المسلحة، وحدوثه بعد حملة اعلامية اسرائيلية لاخلاء المستشفيات يثبت التهمة على الكيان الاسرائيلي ويدينه بصفته مرتكب انتهاكات خطيرة للبروتوكولات الاضافية لاتفاقيات جنيف 1949 وبالتالي يتوجب ضرورة ملاحقة المسؤولين الاسرائيليين كمجرمي حرب.

■ عقدتم اجتماعات عدة مع المنسقة الخاصة للامين العام للامم المتحدة في لبنان يوانا فرونتسيكا، فما هي النتائج التي توصلتم اليها، خصوصا بما يتعلق بالحديث الدولي عن القرار 1701 والتزام لبنان به؟

□ جرى التأكيد خلال اللقاء مع السفيرة فرونتيسكا على ضرورة تطبيق القرار 1701 من اسرائيل وضرورة لجمها من اجل وقف عدوانها في غزة ولبنان، اضافة الى بدء التفكير بما بعد انتهاء الحرب على غزة كالعودة الى حل الدولتين واحترام حقوق الشعب الفلسطيني ومقررات قمة بيروت العربية عام 2002، الى جانب البرامج الاممية التي يمكن ان يتم تقديمها الى غزة واهاليها بعد ما حل بهم من تدمير وخراب والذي قد يحتاج الى سنوات من اجل اعادة الاعمار على مختلف المستويات ولاسيما على صعيد القطاع الصحي والاستشفائي والبنى التحتية. سبق وناقشنا كلجنة مع السيدة فرونتيسكا موضوع القرار 1701 وما طرح في بعض وسائل الاعلام عن نية لتعديله، حيث تبين ان كل ما قيل في هذا الشأن ليس صحيحا، وان كل ما طرح حول هذا الموضوع في دوائر مجلس الامن الدولي، هو الالتزام بتطبيق هذا القرار كما كان يحصل كل مرة، وان الاجواء في مجلس الامن والامم المتحدة لم تتبدل، ولم يطرأ عليها اي جديد سوى الحرص على استقرار لبنان والمنطقة، وعلى دور قوات اليونيفيل والجيش اللبناني وتنفيذ القرار 1701. خلال تلك الجلسة، قدمت فرونتيسكا ملخصا للتقرير الاخير الذي رفعته للامم المتحدة، والذي يتضمن تأكيد الدول الداعمة للبنان على ضرورة تطبيق القرار 1701 كما تم الاتفاق مع ها على جلسة خاصة ستعقدها اللجنة خلال الاسبوع الاول من شهر شباط الحالي، لخوض نقاش تفصيلي حول مضمون وتفاصيل القرار 1701 والتقارير التي صدرت بشأنه وكل النقاط التي اثيرت سابقا، لاسيما مسألة الافكار والمقترحات الممكنة لانسحاب اسرائيل من مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وبقية الاراضي المحتلة، حيث جرى خلال العامين 2018 و2019 بحث جدي في اروقة الامم المتحدة لايجاد حل لمسألة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وبعد ذلك توقف النقاش حول هذا الامر. وقد بدأ النواب اعضاء اللجنة التحضير لهذه الجلسة من خلال الاسئلة والاستيضاحات التي سيطرحونها على فرونتيسكا حول القرار 1701، عسى ان تساهم تلك الجلسة في التوصل الى خلاصة موحدة واتفاق بين القوى السياسية اللبنانية الممثلة في اللجنة، الى مضمون وتفسير نص القرار بعيدا من القراءات المختلفة والاجتهادات التي تنطلق من المواقف السياسية المسبقة.

رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النائب فادي علامة.

جلسة خاصة مع فرونتيسكا مطلع شباط لتفسير الـ1701

■ هل كان الوضع في الجنوب محور متابعة مع السفراء الغربيين وكيف كان ذلك من قبلكم كلجنة؟

□ عقدنا لقاء موسعا شارك فيه نحو 17 سفيرا في الفترة الاخيرة. كان الهدف من هذا اللقاء بحث تطورات الوضع في الجنوب، كما اثرنا ملف الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة والموثقة لدى الامم المتحدة عبر قوات اليونيفيل التي ترفع تقارير مفصلة في هذه الاعتداءات التي لم تتوقف من قبل قوات الاحتلال في خرقها للخط الازرق. كما جرى الرد والتوضيح حول الطروحات التي تتحدث عن الانسحاب الى ما بعد الليطاني، من خلال التأكيد على ان ابناء القرى الحدودية الذين يتواجدون في قراهم لا يمكن ان نطلب منهم تركها ومغادرتها وخلق ازمة نزوح داخلية نحن في غنى عنها في لبنان، حيث تكفينا ازمة النزوح السوري التي نعاني منها. شددنا خلال هذا اللقاء على اهمية نقل موقف لبنان الى الدول المعنية، انطلاقا من ضرورة الضغط على اسرائيل ودعم الموقف اللبناني في المحافل الدولية لجهة وقف العدوان على غزة وعلى الجنوب، ووقف الخروقات الاسرائيلية للقرارات الدولية، لاسيما القرار 1701 البحرية والبرية والجوية والتي تعد بالالاف وتسبق المواجهات التي بدأت في الثامن من تشرين الاول الماضي، وضرورة احترام سيادة واستقلال لبنان. كذلك تم التأكيد على ممارسة الدول الكبرى وخصوصا الدول الغربية الفاعلة، المزيد من الضغط والتدخل لكي لا تسمح لقادة وحكام اسرائيل بتوسيع حربها في المنطقة، وبالتالي فان المواقف المعلنة في الحرص على لبنان واستقراره، تقتضي خطوات فعالة ومؤثرة لتجنب المزيد من التوتر والتصعيد في المنطقة وخصوصا على الجبهة الجنوبية.

■ هل من دور ما للسفراء العرب في ظل ما يجري من تطورات؟

□ لقد حصل تواصل مع بعض السفراء العرب حيث تم التركيز بشكل دائم على ما يمكن القيام به من خلال الامم المتحدة، ان عبر مجلس الامن او الجمعية العامة، من اجل الوصول الى قرار لوقف اطلاق النار في غزة وكيفية البدء بالتفكير في ايجاد مقترحات حلول دائمة ومستدامة لمختلف الملفات والقضايا الاساسية وفي المقدمة وقف العدوان على غزة وعلى الجنوب اللبناني، ووقف حرب الابادة التي يمارسها جيش الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، خصوصا في غزة. ما يجري على الساحتين الفلسطينية واللبنانية، يستدعي التنسيق في المواقف العربية وامام المحافل الاقليمية ◄

◄ والدولية من اجل وضع حد للغطرسة التي يمارسها الاسرائيلي وبالتالي تعريض كل المنطقة لخطورة الانزلاق نحو توسيع رقعة الحرب والمواجهات.

■ هل هناك من افكار حملها الموفدون الدوليون لاسيما آموس هوكشتاين وجوزيب بوريل وغيرهما تتعلق بالوضع في لبنان عموما والجنوب خصوصا؟

□ ان غالبية الافكار واقتراحات الحلول تتمحور حول تنفيذ القرار 1701 والاليات التي يمكن اعتمادها من اجل تنفيذ هذا القرار مع التأكيد والتكرار بأن من يخرق هذا القرار هو اسرائيل التي يجب ان يتم التوجه اليها والحديث معها والضغط عليها من اجل وقف خرقها لهذا القرار. كذلك سمعنا كلاما عن مسألة الحدود البرية، وليس لدينا اي معطيات جدية او حقيقية حوله، مع التشديد على ضرورة معالجة هذا الامر وحسم كل ما يتعلق بملف الحدود والاراضي المحتلة والنقاط التي لا تزال عالقة منذ العام 2000.

يجب التوجه الى اسرائيل لتطبيق القرار 1701

الموقف الرسمي اللبناني واضح وموحد وهو يركز على اولوية وقف العدوان على غزة وعلى الجنوب ووقف اطلاق النار قبل الكلام بأي ترتيبات اخرى. وهذا ما تم ابلاغ كل الموفدين به، اضافة الى ضرورة الزام اسرائيل تطبيق كل القرارات الدولية، لاسيما القرار 1701 والانسحاب من الاراضي اللبنانية المحتلة في خراج الماري وتلال كفرشوبا ومزارع شبعا وكل النقاط الاخرى.

■ هل ثمة تصور ما لمستقبل الوضع في الجنوب وما هي المعطيات المتوافرة لدى الحكومة ووزارة الخارجية في هذا الشأن، وماذا عن وضع النزوح الداخلي من مناطق المواجهة ومستقبل طلاب المدارس؟

□ ان الاولوية قائمة اليوم هي حول موضوع وقف اطلاق النار، ومن ثم دراسة الاليات المرتبطة بحل مسألة الحدود البرية انطلاقا من حق لبنان المكرس والمعترف به دوليا والعودة الى اتفاقية الهدنة عام 1949، وهذا ما اكد عليه كل من رئيس الحكومة ووزير الخارجية، وهذا هو الموقف الرسمي اللبناني الذي يؤكد على استعادة الحقوق وتثبيت الحدود التي ينتهكها ويحتلها العدو الاسرائيلي. اما بالنسبة الى وضع النزوح الداخلي، فقد كان محور نقاش بيننا وبين منسق الشؤون الانسانية للامم المتحدة عمران ريزا، حيث تبين ان هذا الامر يشكل تحديا لمنظمات الامم المتحدة المعنية، لانها تحتاج الى تمويل اضافي وموازنة خاصة لكي تستطيع القيام بالدور المطلوب منها في هذا المجال، لان الجهات المختصة ليس لديها التغطية المالية لهذا الوضع المستجد.